المضايق العربية ومستقبل الملاحة الدولية

بقلم: **د.إدريس لكريني**
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات
بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

يحيل المضيق إلى ممر مائي يفصل بين بحرين أو جانبين من البحر يستخدم في الملاحة الدولية، وهو يعد من ضمن المحاور الأساسية التي تستأثر باهتمام القانون الدولي للبحار، الذي أولى عناية خاصة لهذه المضايق باعتبارها عاملاً داعماً للملاحة البحرية، وللعلاقات الدولية بشكل عام، حيث وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تضمن حرية الملاحة عبرها، سواء تعلق الأمر منها بالملاحة الدولية أو الملاحة الإقليمية المرتبطة بالدول «المشاطئة» لها، وكذا أنواع البحار التي تفصل بينها هذه المضائق.

تستأثر المضايق بأهمية كبيرة لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وهو ما حدا بالمجتمع الدولي إلى تنظيم الملاحة بعدد من الممرات المائية الدولية، كما تنطوي أيضاً على أهمية استراتيجية كبيرة باعتبارها تساهم في تعزيز التجارة الدولية وتوريد الطاقة، واختصار الوقت في قطع المسافات، بما يجعل منها عاملا لتعميق العلاقات بين الدول، وهي تختلف من حيث أهميتها بحسب مواقعها الجغرافية وطبيعة العلاقات الاقتصادية والأمنية القائمة في محيطها.

لقد شهدت المضايق تطوراً كبيراً على مستوى حركة المرور، والمعاملات التجارية، انسجاماً مع تطورات العلاقات الدولية وتشابكها في الوقت الراهن.

ونظراً لموقعها الاستراتيجي بين ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة ضمن خريطة الملاحة البحرية بحكم احتضانها لعدد من المضايق البحرية، وتوفرها على موانئ هامة تطلّ على هذه الممرات البحرية.

علاوة على مكانتها التجارية والاقتصادية، تلعب المضايق أدواراً استراتيجية هامة أيضاً، ذلك أن تحكّم الدول في مثل هذه الممرات يمنحها حضوراً وقوة على المستوى الدولي، ولذلك سعت الكثير من الإمبراطوريات والدول منذ زمن بعيد إلى بسط سيادتها على هذه الممرات.

تحظى العديد من البلدان العربية بممرات مائية تدعم التجارة الدولية، وتساهم في عمليات نقل السلع والنفط عبر العالم، ومن ضمن أهم هذه المضايق نذكر مضيق هرمز التي يمثل ممراً رئيسياً لحاملات النفط حيث تعبره نحو 85 بالمائة من النفط الذي تصدّره بلدان الخليج العربي؛ مما جعله محط صراعات جيوسياسية بسبب توظيفه من قبل إيران في سياق صراعاتها الإقليمية والدولية، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، بما يعزز التجارة بين آسيا وأوروبا، حيث يتحكم فيما يناهز 07 بالمائة من حجم الملاحة الدولية، حيث تعبره الكثير من ناقلات النفط لكونه يوفر مساراً بحرياً مختصراً بين آسيا وأوروبا، وهو ما جعله محط توترات مستمرة في سياق الصراعات الإقليمية، ثم هناك قناة السويس التي تتيح ممراً مختصراً بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، يساهم بما يقدر بـ 8.3 بالمائة من التجارة العالمية، إضافة إلى مضيق جبل طارق الذي أصبح يستأثر بأهمية استراتيجية كبيرة لاعتبارات متصلة بموقعه الجغرافي الفاصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا، ولكونه هو المنفذ الوحيد الذي يفصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث تصل نسبة تجارة الطاقة الدولية التي تمر منه بما يناهز 5 بالمائة عالمياً.

إن هذه المضايق لا تعد مجرد ممرات مائية، بل تمثل مقوماً هاماً ضمن مقومات القوة التي يمكن أن تدعم المكانة الإقليمية للدول وفي دائرة النظام الدولي بشكل عام؛ وهو ما يجعلها محطّ أطماع وتنافس من قبل القوى الإقليمية والدولية الكبرى التي تحاول التموقع عسكريا بجوارها.

فقد تعرض مضيق «باب المندب» خلال السنوات الأخيرة لمجموعة من الممارسات التي أثرت سلبا على أمن وسلامة الملاحة البحرية فيه بشكل خاص، وعلى الأمن الإقليمي بشكل عام، فيما تعرضت سواحل اليمن والصومال لعمليات من القرصنة على امتداد أكثر من عقدين مضت، نجمت عنها خسائر مادية جسيمة. تفرض هذه التحديات التي تساهم في تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي، تعزيز التعاون بين البلدان العربية، بما يضمن تعزيز أمن هذه المضايق، من خلال إحداث قواعد بحرية عربية لمواجهة مختلف المخاطر والتهديدات، وبناء موانئ ضخمة بجوار هذه المضايق، بما يخفف من حدّة الضغط عليها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في إطار جامعة الدول العربية، بصورة تحد من وطأة التوترات والصراعات وتعزز الأمن والاستقرار في محيط هذه المضايق، مع الحرص على توظيف هذه الأخيرة بما يدعم التحكم في أسواق التجارة والطاقة العالميين.